فلا قضاء ومثال الناذر لغير الدائم سلس البول ونحوه ومثال الناذر
غير الدائم ماذكره بقوله وعلى فاقد الطهورين وعد القتال والفرار
من الناذر غير الدائم أي مخالف لما في الروضة من كون القتال من العام
ومثله الفرار **قوله** ان يصلي الفرض لحرمة الوقت اي اذا انقطع جاوزه
وان اتسع الوقت والمراد به في هذه المسألة صلاة صحيحة ليطلا بها
بالحدث وبالكلام الاجنبي ونحوهما مر وبرؤية الماء والتراب في
اثنائها على الصحيح اي سواء راه في موضع يغلب فيه وجود الماء لا
ومثل الرؤية توهمها كما مر خلافا لشيخنا الرملي ولا يقال ان توهم الماء
لا يؤثر في اثناء الصلاة مطلقا اي سواء وجب قضاؤها لان تلك
صلاة صحيحة بالاتفاق وهذه مختلف فيها وهل المعادة فرضه او الاولى
او كلاهما او احدهما لا بعينها اقوال اوجه وبحمهور على الاول مر
والاقعد كما في المجموع الثالث **قوله** وخرج بالفرض النفل فلا يفعل
حتى لا يسجد فيها لسهو او تلاوة رملي **قوله** محل بندر فيه اي اذا
صلى فيه كما هو الغالب فلو تيمم في موضع بندر فيه فقده وصلى
في موضع يغلب فيه عدمه او يستوي فيه الامران فلا قضاء لعذر
اي اذا اوقع الصلاة لا محل التيمم رملي **قوله** سفر معصية خرج العاصي
فيه فان اوقع بعضها بقامته فلا قضاء عليه خلافا لبعض الشراح وانما يصح تيمم العاصي
محلو بعضها محل اخر ليسفره للفقد لحسي بخلاف تيممه لخوف مرض وعطش مع وجود
فالعبرة محل انعقاد الما فانه لا يصح حتى يثوب **قوله** قياسا على ما سيأتي لخف يوخذ منه
سنه انه لا بد من الطهر الكامل على المعتمد رملي **قوله** على
كثير جاوز محله او حصل بفعله وهذا كما نرى انما يأتي بناء على عدم
وجوب تقدم ازالة النجاسة على التيمم اما اذا قلنا بوجب تقدم ازالة
النجاسة عليه فيكون وجوب القضاء لعدم صحة التيمم لا لعدم العفو
فان فرض طرو النجاسة بعد التيمم فلا بناء **قوله** ويجب نزعه

لا نعم

حسنه اي اذا اوقعها كلها

حسنه لا محل تمامها اي الذي افاده سو لغه

لا نعم مر ان مسحه انما هو عوض عما اخذه من الصحيح وانه لو لم ياخذ
شيأ منه لم يجب مسحه وحينئذ فيتجه حمل قولهم بوجوب النزع فيما مر
وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما اذا اخذ شيأ منه
والا لم يجب نزع ولا قضاء لانه حينئذ كعدم الساتر انتهى بتصرف
وهذا محله في غير اعضاء التيمم اما اعضاء التيمم فيجب القضاء مطلقا وان
لم ياخذ من الصحيح شيأ لنقص البدل والمبدل **باب**
الحيض **قوله** بعد فراغ الرحم من الحمل ولو علقة ومضغة اي
وقبل مضي خمسة عشر يوما من نحو الولادة **قوله** تسع سنين
ولو بالبلاد الباردة **قوله** ثم بدء اي هلاليه لان السنة الهلالية
ثلاثمائة واربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف العددية
فانها ثلاثمائة وستون يوما لا تنقص يوما ولا تزيد يوما **قوله**
من زنا في ولا اخر لسنه او مادامت حية فهو ممكن في حقها وقال
المحاملي احزه ستون سنة **قوله** بالاستقرا من الامام الشافعي
رحمه الله رضي الله عنه اذ لا ضابط لشيء من ذلك لغة ولا شرعا
فرجع فيه الى الميقات بالاستقرا **قوله** بالاجماع فقد تمكث المراة
دهرها من غير حيض **قوله** بعد غالب الحيض فان كان الحيض ستا
فهو اربع وعشرون او سبعا فثلاث وعشرون ولو وجد نسيا
تخالف عادتهن ما مر فلا عبرة بهن لان استقرا الاولين اتم
قوله وعبور مسجد لا خوج بالمسجد غير المحصلي العيد والمدرسة
والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر انتهى وهو مشكل
واجيب بانه لعارض لا لذاته بخلاف المسجد فان التحريم لذاته
او ان المسجد يحرم عبوره وان توهمت النجاسة بخلاف غيره
فلا بد من التحقق او الظن **قوله** ويجب قضاؤه اي بامر جديد
فليس واجبا حال الحيض **قوله** بخلاف الصلاة اي فلا يجب

واما التسعة
ثلاثمائة وتسع
وستون يوما وارع
يوم الاخر من
ثلاثمائة جزء من
اليوم

حسنه واحتمال عروض
دم فاسد للمراة
اقرب من خروج
العاوة المستمرة
خطيب